الجمهوريــة التونسيــة

مجلس نواب الشعب

لجنة الحقوق والحريات

محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

عدد 03

تاريخ الاجتماع: الاثنين 31 جويلية 2023

جدول الأعمال : النظر في مقترح القانون عدد 2023/14 المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

الحضور:

الحاضرون: (07) المعتذرون (03) الغائبون (00)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة 10 صباحا.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 12و30 دق.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق و الحريات جلسة خصصّتها للنظر في مقترح القانون عدد 2023/14 والمتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وفي افتتاح الجلسة تمت تلاوة وثيقة شرح اسباب و مقترح القانون، وتساءل أعضاء اللجنة قبل نقاش المقترح على مآل المراسلات التي سبق توجيهها إلى رئاسة المجلس بخصوص تنظيم جلسة استماع إلى وزير الدّاخلية ومنظّمات المجتمع المدني حول الهجرة غير النظامية خاصة في ظل تنامي هذه الظّاهرة حيث اعتبرها البعض مشروع استيطان من شأنه المساس باستقرار البلاد. بالإضافة إلى موضوع جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية وما يطرحه من صبغة استعجالية مواكبة للتوجه العالمي الذي يفرض ضرورة الانتقال إلى الرقمنة في هذا المجال واعتماد جواز السفر البيومتري في أقرب الآجال.

وفي هذا السياق نبّه بعض الأعضاء من خطورة التضييق على أعمال اللجنة، وقرّرت اللجنة إعادة توجيه مراسلة لرئيس المجلس في الغرض للمطالبة بعقد جلسة الاستماع المذكورة ودعوته الى تسهيل نشاط لجنة الحقوق والحريات وعدم تعطيل أعمالها لما لهذه اللجنة من اهمية و هو ما يتطلب ضرورة انفتاحها وتعاونها مع الجهات التي لها صلة و دراية بالملفات المعروضة عليها سواء كانت جهات رسمية او منظمات وجمعيات مدنية للاستئناس بآرائها في عملها و في دراسة مشاريع القوانين و الملفات المعروضة عليها. كما تطرّق الأعضاء إلى ضرورة إحالة كافة المراسلات الواردة على اللجنة من قبل خبراء ومختصّين على أنظارها دون تأخير، لتقرّر في شأنها ما تراه مناسبا.

وفي خصوص مقترح القانون المتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، اكد السادة النواب في مداخلاتهم على اهمية المقترح باعتباره يترجم إرادة اغلبية التونسيين المساندين للقضية الفلسطينية، وتطرّقوا في هذا السياق إلى مختلف المحطات التاريخية من ذلك احداث حمام الشط حيث اختلط الدم

التونسي بالدم الفلسطيني واغتيال الزعيم الفلسطيني ابو جهاد بارض تونس واحتضان تونس للقيادات الفلسطينية.

كما شدّد بعض النواب على ضرورة تحسين صياغة مقترح القانون حتى ترتقي الى الصياغة القانونية بما تقتضيه من دقة في المصطلحات ووضوح في التعبير.

من جهة أخرى تساءل عدد من الأعضاء عن الجدوى من سن قانون يجرم التطبيع في الظروف الحالية، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها تونس وحاجتها الاكيدة الى تمويلات اجنبية لتجاوز الازمة التي تمر بها، وعبّر احد النواب في ذات السياق عن تخوفه من وجود حسابات سياسية وراء تقديم مقترح القانون. وأكّد البعض الآخر على صعوبة تطبيقه حاليا على أرض الواقع.

كما أشار أحد الأعضاء إلى ضرورة الانتباه لوجود جمعيات وأحزاب ومنظّمات مطبعة مع الكيان الصهيوني.

كما اقترح بعض الأعضاء مزيد التعمق في مقترح القانون المعروض على اللجنة حتى يكون اكثر تناسقا مع المجلة الجزائية خاصة فيما يتعلّق بالعقوبات المستوجبة.

وتطرق احد النواب الى المرونة الكبيرة في العقوبات المذكورة بالفصل السابع من مقترح القانون والتي تتضمن سقوط التتبع في الجرائم المنصوص عليها بعد خمس سنوات من ارتكابها وسقوط العقاب بعد عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم مقترحا ان لا تخضع جرائم التطبيع الى سقوط التتبع و العقاب بمرور الزمن مثلما هو معمول به في الجرائم الارهابية.

وفي اختتام أعمال اللجنة ثمّن الأعضاء القراءة الأوّلية التحليلية والنقدية لمقترح القانون برمّته، ودعوا إلى مزيد التعمّق في دراسة جدواه وتأثيره، وقرّروا مواصلة تدقيق النظر فيه واقترحوا في هذا

السياق استشارة رئاسة الجمهورية حوله باعتبارها المسؤولة الرئيسية على السياسة الخارجية وحماية الأمن القومي، بالإضافة إلى عقد جلسات استماع الى جهة المبادرة و الى كل الاطراف التي لها علاقة بموضوع التطبيع سواء كانت جهات رسمية على غرار وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التجارة ووزارة الاقتصاد و إلى جهات غير رسمية كالمنظمات و جمعيات المجتمع المدني.

رئيسة اللجنة	**مقرّر اللجنة**
هالة جاب الله	**محمد علي**